مجلة روافد للبحوث و الدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية
جامعة غرداية / العدد التاسع (ديسمبر 2020 م)
E: 2588-1787 / P: 2543 - 3563
/http://rawafid.univ-ghardaia.dz

الدَّورُ التوعويُّ لوسائل الإعلام

وأثرُه في الحدِّ من الجرائم في إطار التَّنشئة الاجتماعيَّة.

The awareness role of the mass media and its effect in reducing crimes within the framework of socialization.

د.ة/ سليماني ليلى
جامعة غرداية / الجزائر
Dr.slimani.l@gmail.com/
slimani.leila@univ-ghardaia.dz

الملخص

إنّ تأثيرَ وسائل الإعلام على المجتمع ظاهرةٌ خطيرةٌ، لا يُمكن اختزالها ولا عزلها حال نظرنا في إصلاح الأفراد، وقد أثبتت الدِّراسات على مرِّ العصور أهميَّة الدَّور المناط بها في تغيير البنيات الاجتماعيَّة، فقد كانت ولازالت العلاقة بين الظَّاهرة الاتّصالية والاجتماعيّة من بين أهمّ المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمختصّين، وهو ما يفسّر اعتماد الجهات الحكوميَّة، وكذا مؤسّسات المجتمع المدنيّ عليها؛ في تمرير رسائل ومضامين من شأنها التأثير في توجهات الجمهور وقيمه بل ومعتقدات المتلقّي؛ قصد إصلاح الأفراد والحفاظ على انتظام المجموع؛ ومن أجلى المجالات التي ينبغي أن يهتمّ فيها بذلك؛ المنظومة الجنائيّة؛ فليس يخفى ما لتلك الوسائل من أثر بليغ في الحدّ من الظاهرة الإجراميّة؛ متكاملة في ذلك المقصد مع مقوّمات التّنشئة الاجتماعيّة ومرتكزاتها. وهذا ما تهدف إليه هذه الورقة البحثية من خلال معرفة مدى مساهمة وسائل الإعلام في الحد من الجريمة من خلال دورها التوعوي الذي تقتضيه مسؤوليتها الاجتماعيَّة.

الكلمات المفتاحية: وسائل الإعلام؛ مسؤولية اجتماعية؛ جريمة؛ التنشئة الاجتماعية.

Abstract

The impact of the media on society is a fact that can't be denied or underestimated, the studies over the centuries have shown the role played by the media in changing social structures, the relationship between the communication phenomenon and social is still one of the most important

topics that have attracted great attention by the Researchers and specialists, which explains the dependence of governmental and non-governmental entities on these means to pass messages and contents that will affect the orientations, values and beliefs of the receiving public by "Influencing the formation of the perceptual and cognitive structure of individuals and the society in which they live, as this structure contributes to shaping the perception of individuals and society towards certain issues, and the media is also able to change the behavior and patterns of society. Through this research paper, we try to find out the extent of the media's contribution to reducing crime through its educational role, which is required by its social responsibility.

Key words: media ; social responsibility ; crime; Socialization

مقدمة :

أضحى ارتفاع معدّلات الجريمة خطرً بليغا يُؤرّق الجهات الحكوميّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ على حدٍّ سواء؛ بما يشكّله من تهديد لأمن الأفراد والمجتمعات، وقد حاول المشرّع الجزائريّ تشريع منظومة قانونية من شأنها البتُّ في القضايا المرتبطة بالجرائم؛ بما يشكّل وازعا حكوميًّا يحول دون انتشارها وشيوعها، غيرَ أنَّ هذا لوحده لا يُعدُّ كافيا فعَّالا؛ فمعالجة القضايا الاجتماعيَّة عموما وبخاصّة قضيّةَ الإجرام؛ يقتضي منَّا بحثاً دقيقا عن الأسباب الدّافعة لارتكاب هذه الجرائم، ومحاولة القضاء عليها من خلال نظام وقائيٍّ متكاملٍ؛ تشترك فيه كافّة مؤسَّسات التنشئة الاجتماعيّة، بما فيها وسائل الإعلام؛ وذلك «بتوفير رصيد مشترك من المعرفة، يُمكّن النآسَ من أن يعملوا كأعضاء ذوي فعاليّة في المجتمع الذي يعيشون فيه، ودعم التآزر والوعي الاجتماعيّ، وبهذا يكفل مشاركةً نشطةً في الحياة العامَّة»[1]، حيث أثبتت نظريَّات الإعلام والاتّصال أهميَّة تأثير وسائل الإعلام على معتقدات الأفراد وقيمهم وسلوكياتهم تأثيرًا يختلف مداه من فرد إلى فرد، ومن مجتمع إلى آخر، ولذلك ارتباط وثيق وعلاقة وطيدة بالتّنشئة الاجتماعيَّة للأفراد.

1 - تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، **أصوات متعددة وعالم واحد- الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981، ص51.

وقد جاءت هذه الورقة البحثيَّة محاولة الكشف عن مدى مساهمة كلٍّ من التنشئة الاجتماعيَّة، ووسائل الإعلام في الحدِّ من الجريمة من خلال الدّور التوعويّ الذي تقتضيه مسؤوليتها الاجتماعية؟

ولمعالجة هذه الإشكاليَّة؛ انتظمت خطَّة المقال في فرعين اثنين:

الفرع الأوَّل: دور وسائل الإعلام في الحدِّ من الجريمة.

الفرع الثاني: أثر التَّنشئة الاجتماعيَّة في الحدِّ من الظاهرة الإجرامية.

الفرع الأوَّل: دوروسائل الإعلام في الحدِّ من الجريمة.

من مقرّرات الواقع المَعيش الذي تؤكّده الدِّراسات الميدانيّة المتخصّصة؛ أنَّ للإعلام أثرًا على الأفراد بحسب جملة من العوامل من أهمِّها [1]:

1. نوع وسائل الإعلام المستخدمة والمتاحة في المجتمع.
2. طبيعة الرّسالة الإعلاميّة الموجَّهة للأفراد؛ سواءً أكانت مباشرة أم بالإيحاء؛ مصوغة في قالب فنيٍّ راقٍ أو متدنٍ.
3. ثقافة المجتمع ونسبة الأميَّة؛ إذ لا شكّ أن المجتمع الأميَّ أكثر تأثّرا من غيره.
4. الإمكانات المادية المسهلة لاقتناء أدوات الإعلام المتطور الفعّال.
5. الخلفية العقائدية للمجتمع؛ فبحسب ديانته يحدّد سبيل التأثير فيها
6. مستوى التدين لدى الناس.
7. مستوى التمدن؛ فتختلف الأرياف عن المدن الكبرى في ذلك.
8. الحريّة الإعلاميّة؛ فكلما اتّسعت كلما زاد التأثير.

تُنم العوامل السالفة الذكر على أن تأثير وسائل الإعلام يرتبط بالبنية الاجتماعيّة للمجتمع الذي تنشط فيه، وهو ما يُعبّر عن المستوى الثالث من التنظير وهو سياقات وسائل الإعلام، إذ يُعتبر محددا رئيسيا للدور الذي يمُكن أن تُؤدّيَه هذه الوسائل، وقد عبّر

1 - عبد الرزاق الدليمي ، **نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016، ص132.

الباحثون عن هذا الدور من خلال تحديدهم لوظائف وسائل الإعلام في المجتمع؛ ومن خلالها يستبين بوضوح أثرها في الارتقاء بأخلاقيات المجتمع؛ وتنمية القيم الحسنة فيه؛ وبذلك يقوى الوازع ويقلُّ الجرم والفساد.

وفي هذا الصدد، حدَّد **هارولد لاسويل** وظائف وسائل الإعلام إجمالا فيما يأتي[1]:

- الإشراف والرقابة على البيئة أو المحيط.

- العمل على ترابط أجزاء المجتمع في الاستجابة للبيئة التي يعيش فيها.

- نقل التراث الاجتماعيّ من جيل إلى آخر.

تأسيسا على ما سلف؛ يمُكننا تحديد دور وسائل الإعلام والاتّصال في الحدّ من الجريمة تفصيلا فيما يلي:

1. تعبئة الرأي العام وتنويره حول قضايا الجريمة والإفساد.
2. تثقيفُ الأفراد وتوعيتهم.
3. تحقيق التماسك والتكامل الاجتماعيّ.
4. تنمية إدراك المتلقّين، وتصحيح اتجاهاتهم.

أولا: تعبئة الرأي العام وتنويره حول قضايا الجريمة والإفساد:

يمثل الرأي العام اتجاهات الأفراد ومواقفهم حول قضيَّة معيَّنة أثارت الجدل والنقاش بينهم، وانتهت برأي يمثل غالبيَّتهم؛ عرّفه **برنارد هينسي** بأنه «مركّب الأفضليات؛ يعبّر عنها عدد من الأشخاص حول مسألة ذات أهمية عامة»[2]، وهو بذلك يمثل لحمة الآراء التي اتفق حولها الأفراد ، وجسّدوها في رأي يعبّرون به عن قضية أو موقف ما يرتبط بهم.

غير أن هذا الرأي تشترك في تكوينه جملة من العوامل هي مجموع الناس بنوعية ثقافتهم، وكذا التنشئة الاجتماعية لهم، ومجريات وقائعهم، وللمعتقدات والقيم والعادات

1 - مجد الهاشمي، **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص86.

2 - تيسير مشارقة ، **مبادئ في الاتصال** ،ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2013، ص87.

بل وحتى الميولات المختلفة لها أثرها البارز في ذلك[1]. فلا جرم أنَّ عوامل التنشئة الاجتماعية لها أهميّة بالغة في تكوين شخصية الفرد، وتشكيل وعيه ومدركاته، تلك التي تعَدُّ لَبنَةً أساسية في تبني مواقفه واتجاهاته.

وانطلاقا من الأهميَّة التي يكتسيها الرَّأي العامُّ؛ يتأكَّد وجوب الاهتمامِ بالشّكل الذي يُعرض به المضمون الإعلاميُّ في وسائل الإعلام الجماهيرية[2]؛ إذ أن هذا المضمون يعتبر القاعدة المعلوماتية المحركة لتفكير الفرد، وتكوين صورة ذهنيّة لديه حول القضايا المثارة، والتي من خلاله يحدّد مواقفه وتوجّهاته.

ومن هنا؛ فإن لوسائل الإعلام دورا جوهريا في إثارة الاهتمام الجماهيري؛ ومن ثمّة تشكيل الرأي العام تجاه القضايا المثارة في المجتمع [3]، من خلال المضامين المطروحة حول القضايا التي تهم الصالح العام، وبذلك تكون محل نقاش بين الأفراد والجماعات؛ لينتهي برأي يتبناه الأغلبية.

فإذ تمهّد هذا؛ تبيّن أنّ وسائل الإعلام مصدر أساسيٌّ رئيسٌ في عملية بناء المعاني الاجتماعية؛ ومن أهمها تلك التي تتعلّق بالجرائم والجنايات؛ إذْ أنَّها تعطي لتلك الحقائق وجودًا، وتجعل الأحداث العامَّة مرئية؛ فهي قد لا تقدم معالجة للمعلومات ولكنها تعطي شخصية معينة للوقائع[4]؛ حيث يبني الأفراد تصوراتهم حول القضايا المطروحة وفقا للقالب الإعلامي الذي تم من خلاله طرح المعلومات والحقائق ومنه يتخذون موقفا بشأنها؛

1 - محمد أبو سمرة ، **الاتصال الإداري والإعلامي** ، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2001،ص 155.

2 - فريحة محمد كريم، **العلاقات العامة البعد الفكري والتطبيقي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2012، ص94.

3 - عبد الرزاق محمد الدليمي، **المدخل إلى وسائل الإعلام** ، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2011، ص 263.

4 - GORAZD MESKO, **MÉDIAS ET INSÉCURITÉ**, Dans le cadre du workpackage de CRIMPREV Perceptions de la Criminalité, un atelier sur les 'Médias et l'Insécurité' s'est tenu à Ljubljana, à la Faculté de la Justice Pénale et de la Sécurité (Université de Maribor, Slovénie) entre le 11 et le 13 octobre 2007,p 07.

فينتج لدينا مجتمعا واعيا بضرورة محاربة الإجرام والتَفصِّي عنه، أو تنتج مجتمعا يستمرئ الجُرمَ ويستسيغه، ولو بتهوين أثره واستسهال ضَرره.

لذلك يُعَدُّ «شكل البرامج الإعلامية التي يقع عليها الاختيار عنصرًا رئيسيًّا في تقييم أثر وسائل الإعلام في تكوين انطباعات الجمهور عن الجريمة وتدابير التصدي لها... لذا من الضروري تحقيق التوازن بين الاستفادة القصوى من الجوانب الإيجابية لتغطية الجرائم في وسائل الإعلام، وكفالة التنظيم الرقابيّ الذاتي تفاديا لجوانبها السلبية» [1]، لأنه أحيانًا قد يتمُّ عرض الأخبار الخاصة بالجرائم قصد الإثارة وجلب المشاهدة، ولا يتمُّ التركيز على الغاية والهدف من تسليط الضَّوء عليها والسَّعي لإيجاد الحلول الكفيلة بالحدِّ منها.

وفي هذا السياق، يشير Eric Bélisle إلى صعوبة تحديد جهة تأثير وسائل الإعلام على الرأي؛ إذ أنَّ التغطية الإخبارية تلبي احتياجات المتلقّين وفق نظرتها وتوجّهها، فإذا كانت وسائل الإعلام تهدف إلى تحقيق مصلحة المتلقّي ونفعه، يصبح الخط الفاصل بين المعلومات والإثارة دقيقا؛ فيصعب بذلك تبيّن الحدود بينهما[2]، ويضيف مؤكّدا على حقيقة التّصوّر العامّ للتوزيع النسبي للجريمة، وكذا تأثير الصحافة على الرَّأي العام، بالتأثير الاستراتيجيّ في اللاَّوعي، مما يستحدث وهمَ جريمة أسوأ مما هو عليه الحال في الواقع [3].

وهنا يقصد أن تركيز وسائل الإعلام على بعض الأنواع من الجرائم لإثارة المتلقّي وحجب بعض الحقائق؛ يستتبعُ وهما لدى أفراد المجتمع ويشعرهم بالخوف وعدم الأمن، ممَّا يشكّل نوعا من عدم الاستقرار الاجتماعي والأمنيّ .

« فكلما كانت ميول الناس قوية نحو موضوع معين يكون من الصعب على وسائل الاتصال التأثير في الرأي العام المكون لديهم أو توجيههم نحو رأي عام جديد يتم تكوينه،

1 - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، **الحلقة الرابعة :اسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية**، الدوحة- قطر،12-19 أبريل2015، ص 20.

2 - Eric Bélisle, **Les médias et la justice : L'impact des médias sur l'opinion publique en matière de criminalité et justice pénale**, Groupe de défense des droits des détenus de Québec , 2010,p04.

3 -**ibid**,p07.

وكلما كانت المعلومات المتوفرة لدى الجمهور أكثر قابلية للتأثر بواسطة وسائل الإعلام؛ في تكوين رأي عام جديد، أو تغيير المواقف من الرأي العام القائم الفعليّ تجاه مواضيع معينة»[1].

وهو ما يعني أن تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام يرتبط بمدى امتلاك الفرد للمعلومات حول الموضوع المثار، لذا غالبا ما نجد الطّبقة المثقّفة من أقلّ الطّبقات تأثّرا بما يعرض عبر وسائل الإعلام عكس الفئات الأميَّة التي تتبنى عادة ما يعرض ويطرح من آراء، أو على الأقلّ لا يمكنها اتخاذ الموقف السّليم الملائم.

لذا؛ فالتَّعليم العامُّ وتثقيف الجمهور وسيلة قوية للتأثير على صناعة الرأي العام؛ لذلك كان من الضروريّ تحصيل ذلك وفقا لما يأتي[2]:

1. إشراك الجمهور في تنفيذ البرامج المحلية .
2. إعلام الجمهور بمشكلات الجريمة الناشئة .
3. تغيير المواقف والتصورات حول أنواع معينة من الجريمة.
4. توفير معلومات حول الخدمات والموارد المتاحة.
5. اكتشاف ما يفكر به الجمهور في القضايا المحليّة وذات الأولوية، مع توسيع دائرة مناقشة الحلول الممكنة وفق منهج علميّ صحيح.

بالنظر إلى ما سبق؛ يمكن القول أن ما تقدِّمه وسائل الإعلام من رسائل ومضامين إعلاميَّة تختصُّ بقضايا الجريمة؛ يُسهِم في تكوين رأي عامٍّ حولها، ويساعد على دعم تطبيق السياسات الجنائيَّة من قبل الجهات المختصَّة، وهذا يعتمد على مدى مصداقية تلك الوسائل الإعلاميَّة؛ لأنَّ البعض منها يعمل على تحوير الحقائق وتضليل الرأي العام خصوصا في ظل بيئات لا تتمتع فيها وسائل الإعلام بالحرية والديمقراطية، وإنما تخدم ايديولوجيَّات وتوجُّهات معيّنة تدعمها.

1 - محمد أبو سمرة، **مرجع سبق ذكره** ، ص159.

2 - Principes directeurs applicables à la prévention du crime- Manuel d'application pratique, SÉRIE DE MANUELS SUR LA JUSTICE PÉNALE, NATIONS UNIES, New York, 2011,p42.

ثانيًا: تثقيفُ الأفراد وتوعيتهم:

يرى **مولس** أن وسائل الاتصال لها وظيفة محوريّة حاسمة في الثقافة الحديثة، لأنها في الواقع تمثِّل الناقلات الحقيقية للاتصال والثقافة[1]؛ فهي تعكس العادات والتقاليد والأعراف والأنماط المعيشية الخاصة بكل مجتمع، وقد ساهمت جليًّا في نشر التنوُّع الثقافي عبر مختلف مناطق العالم، وأصبح بإمكان أيّ فرد التعرف على ثقافة أي بلد دون السفر إليه، غير أنَّ الكثير من الباحثين أشار إلى المخاطر والتحديات التي تشوب ذلك من خلال ما أسموه بالغزو الثقافيّ، ذاك الذي يتعلَّق في أهمّ جنباته بالمنظومة التَّشريعيَّة، وخصوصا المنظومة الجنائيَّة التي تشكِّل محورا هامًّا في محاربة الجرائم والجنايات ومنع انتشارها وشيوعها.

لذلك يجب أن تعمل وسائل الاتصال الحديثة على تعزيز وتنمية الهوية والانتماء من خلال نشر ثقافة المجتمع الذي تنشط فيه؛ محاولة إبراز ثرائه ودحض كل ما يروج للسُّلوكات الدَّخيلة، وخاصَّة في ما يرتبط بجرائم الإثارة، وتوعية الأفراد بخطورتها ومغبّة شيوعها، وما ينجم من آثار وخيمة على الفرد والمجتمع عند انتشارها.

كلُّ ذلك يكون من خلال دعم المواقف السليمة والتأثير فيها، و تحفيز الأنماط السلوكية الرامية لتحقيق التكامل الاجتماعي، وتعزيزها[2]. فوسائل الاتصال والإعلام هي من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي لها دور رئيس في تحقيق التفاعل الاجتماعي الإيجابيّ؛ خصوصا حول القضايا الاجتماعية الرامية إلى حفظ الأمن واستقراره؛ بتفسير الظواهر الاجتماعيّة، ونشر الآراء والأفكار وتوسيع دائرة المعلومات، ودعم الإجماع حول القضايا الإيجابيّة المختلفة[3].

1 - بشير العلاق ، **الاتصال في المنظمات العامة بين النظرية والممارسة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009، ص124.

2 -تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، **أصوات متعددة وعالم واحد- الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981 ، ص83.

3 - رحيمة الطيب عيساني، **مدخل إلى الاتصال** ، ط01، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت،2014، ص 26-27.

فما يتلقاه الفرد نتيجة تعرضه لوسائل الإعلام يساهم في تشكيل ثقافته، ومن ثم تحديد أنماط سلوكه ومواقفه، وفي ذلك يقول وهيب الصانع: «إن مواقفنا السلبيّة والإيجابيّة تأتي في أغلب الأحيان من تلك الصور النّمطيّة التي تكون في أذهاننا، خلال ما نسمعه ونشاهده في وسائل الإعلام المختلفة»[1].

فوسائل الإعلام قادرة على أداء دور هامٍّ في منع الجريمة؛ إذْ تقوم بفضل ازدياد المعلومات المتاحة للجمهور؛ بتوعية السكان بمسائل معينة؛ ممَّا يشجّعهم على التَّفكير بحسٍّ نقديٍّ ويشجّع المؤسسات والوكالات والمنظَّمات والحكومة على تحمل مسؤولياتها.

ويمكن لوسائل الإعلام أن تساعد أيضا على ضمان الشفافيَّة في المؤسسَّات المتخصصة في منع الجريمة وتحسين الأوضاع الأمنيَّة، ويمكنها كذلك تحسين نوعية المراقبة أو الرصد لنظام الشُّرطة (في حالات التعسف والفساد مثلا)، ونظام العدالة (حال التعسف والتمييز في المعاملة)، ونظام التعليم»[2].

فما تحمله وسائل الإعلام من مضامين متعددة يمثل مصدرا ثقافيا للعديد من أفراد وفئات المجتمع، وهو ما أفرز ما يسمى بالإعلام المتخصِّص الذي يهتمُّ بمجال محدَّد يوجه لفئة معينة، فنجد الإعلام الرياضي، الإعلام الاقتصادي، الإعلام السياحي، الإعلام البيئي، الإعلام السياسيّ ...

ومن ذلك؛ ما يمكن أن يكون إعلاما توعويًّا اجتماعيًّا؛ يهدف إلى حفظ أمن المجتمع واستدامة نظامه، ومنع انتشار الفساد والإفساد والإجرام فيه؛ فهو صمام الأمان لحفظ الأمن الاجتماعيّ.

ثالثا: تحقيق التَّماسك والتكامل الاجتماعيّ:

يمثِّل تماسك الجماعة عاملا مهمًّا في الحفاظ على وحدتها وتقدُّمها، وتحقيقها لأهدافها، وهذا التماسك يعتمد اعتمادا وثيقا على شبكة العلاقات التي تربطها، والمعايير

1 - عبد الرزاق محمد الدليمي، **مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد** ، ط01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن، 2012، ص 215.

2 - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، **مرجع سبق ذكره، ص 19.**

والضَّوابط التي تنظِّمُها. وهو ما يتطلَّب قياداتٍ واعية مقتدرةً على السير بمعيَّة الجماهير نحو تحقيق أهدافها بفعاليَّة، يتكامل أفراد المجتمع في وحدة مترابطة؛ للظُّهور كجماعة متماسكة، وهذا يستتبع ضرورة وجود نظام اتصاليٍّ فعَّال بين أفرادها، ومشاركة مؤسَّسات المجتمع المدنيِّ في رسم الاستراتيجيَّات، واتخاذ القرارات[1].

ومن هنا؛ كان نجاح القيادات الرشيدة في دورها يتوقف على الاختيار الواعي لأساليب الاتِّصال التي تضمن لهم معرفة تطلعات الأفراد ورغباتهم؛ كما تسمح لأُلاَئكَ بالتعبير عن آرائهم واقتراحاتهم فيما يرونه مناسبا لقضاياهم، فهي بمثابة منبر يطرحون فيه انشغالاتهم وتوجُّهاتهم.

وبذلك، فإن وسائل الإعلام تسهم في خلق روابط التواصل الاجتماعي والثقافيّ بين الأفراد والمجتمعات، بالاحتكاك بين الأفراد والجماعات بعضهم مع بعض، يمثل نوعًا من التَّعارف الاجتماعيّ يتم عن طريق وسائل الإعلام التي تعمِّق الصِّلات الاجتماعية وتنمِّي وشائج وِحدتها[2].

فالتَّوعية بمخاطر الجريمة وانعكاساتها على المجتمع، وإبرازُ أهميّة دور الأفراد والجماعات في مكافحتها؛ من شأنه رفع درجة الوعي الاجتماعيّ الذي يُعزِّزُ جهودَ الجهات المسؤولة ومساعيَها؛ حيث تهدف وسائل الإعلام والاتّصال إلى تحقيق التوافق في العلاقات العامَّة؛ من خلال فهم عقليات الناس، واستكشاف مصالحهم الحيويّة المشتركة، والسعي في تحقيقها، والتعرف على القوى المؤثرة لرسم الخطط الاستراتيجيّة المناسبة لتحقيق الصالح العامّ[3].

وممّا سبق؛ يبرز دور وسائل الإعلام كوسيط اجتماعيّ بين الحكومات والأفراد، يعمل على توضيح القوانين والسِّياسات الاستراتيجيّة للمنظومة الاجتماعيّة، كما يُعرِّف بالقضايا

1 - محمد الدبس السردي ، **الاتصال والعلاقات العامة في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات** ، ط01، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ص63.

2 - فاروق خالد الحسنات، **الإعلام والتنمية المعاصرة**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 29.

3 -مي العبد الله، **نظريات الاتصال**، ط02، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 27.

الاجتماعيَّة من مختلف زواياها ويطرح حلولا علاجية للمشكلات التي يعيشها الأفراد، ونشر ثقافة التماسك والتكامل الاجتماعيّ بتغليب المصلحة العامّة، والسعي لتحصيلها في تكامل بين أفراد المجتمع.

رابعا: تنميةُ إدراك المتلقّين، وتصحيحُ اتِّجاهاتهم:

اتجاهات النّاس استعداد عقلي وعصبي يدفع الفرد إلى تبنّي سلوك معيَّن يعبّر به عن رفضه أو تأييده لموضوع مَّا أو موقف معيّن؛ وهنالك عدَّة عوامل تؤثّر في صياغة الاتّجاهات؛ منها التّنشئة الاجتماعيَّة للفردِ، والتي تعمَل على تكوين شخصيَّته وخبراته، وتعتبر وسائل الإعلام أحدَ أهمِّ مؤسَّسات التَّنشئة الاجتماعيَّة، فما تحمله من مضامين يمثّل رصيدا معرفيًّا يؤثّر في معتقدات الأفراد، ويُسهِم في فهمهم للأشياء وتعاطيهم مع مكوّنات المحيط.

ولذا؛ كانَ تغيير سلوك الفرد يقترن بمدى اقتناعه بما يتلقاه من مضامين عبر وسائل الاتّصال الجماهيرية، لأنَّ أهمَّ وظيفةٍ من وظائف وسائل الإعلام هي الوظيفة الإقناعيَّة «والغرض منها مساعدة النّظام الاجتماعيّ والسياسيّ في تحقيق الاتّفاق أو الإجماع بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة؛ عن طريق الإقناع وضمان قيام كلّ فرد بالدَّور المطلوب منه تجاه المجتمع ومؤسَّساته المختلفة»[1].

حيث يبدأ بالتغير المعرفيّ الذي يستتبع تأثيرًا في القيم؛ يتجلّى ذلك في الاتّجاهات، تلك التي تنتج سلوكات ومواقف، وليس يحدثُ كل هذا قسرا وجبرا وقهرا؛ وإنما بجهود متتابعة متناسقة؛ تخاطب العقل والعاطفة بمختلف الاستعمالات، مع التخطيط المحكم لضمان نجاعة هذا النوع من الاتصال»[2]؛ وبذا نجد وسائل الإعلام تعد رافداً من روافد التنشئة الاجتماعية للأفراد بما تتضمّنه من أفكار ومضامين تسعى من خلالها إلى التأثير في اتجاهاتهم ومواقفهم.

1 - عبد الرزاق الدليمي، **علوم الاتصال في القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2015، ص144.

2 - أمال عميرات، **الاتصال الاجتماعي العمومي** ،ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2014، ص29.

ومن هنا، فإنَّ التَّنشئة الاجتماعيَّة تضطلع بمهمَّة جوهريّة تستهدف تهذيب الإنسان وتصفية نفسه من الشوائب المفسدة حتى يرتاض، وهي عمليّة تمتدّ منذ ولادة الفرد إلى مرحلة تشكّل القناعات والقيم والمبادئ؛ تهدف إلى إعداد النَّشءِ؛ إعدادًا يمكِّنه من الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته، واتباع تقاليده، والخضوع لالتزاماته[1]، حيث تعمدُ عمليّة التَّنشئة الاجتماعيَّة إلى تحويل الإنسان البيولوجيُّ إلى كائن اجتماعيّ، وذلك بتعليمه وتثقيفه، وتعويدُه على نمط العيش الخاصّ بالجماعة التي ينتمي إليها، وتعريفه بهويته وترسيخ معتقداته.

والمقصَد من ذلك؛ تكوين الفرد وتأهيله للقيام بدوره في المجتمع، وتمكينه من تحمّل مسؤوليّته والانخراط في تحقيق المصالح والمنافع العامَّة، والحفاظ على تماسك وترابط المجتمع؛ ضمن نسق اجتماعي يُحدِّدُ للأفراد الإطار العامَّ الذي يحكم تصرُّفاتهم ومواقفهم وسلوكاتهم، للحدِّ من الظَّاهرة الإجراميَّة؛ كل ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى الدّور التكامليّ لمؤسَسات التنشئة الاجتماعيّة، ذاك الذي يستبين لنا أثره بوضوح في الفرع التالي.

الفرع الثاني: أثر التَّنشئة الاجتماعيَّة في الحدّ من الظّاهرة الإجراميّة:

إذا تقرَّر لدينا ما سلف؛ كان لنا أن نستبينَ أثرَ التَّنشئة الاجتماعيَّة في الحدِّ من الظاهرة الإجراميّة تفصيلا؛ فيما يلي:

أولا: تكوين الشَّخصيَّة السَّويَّة البعيدة عن السُّلوك الإجراميّ.

يُعَدُّ السّلوك البشريُّ محصّلة تفاعل عدّة عوامل؛ أهمُّها الزّخم المعرفيّ الذي يعدُّ مُحرِّكًا لملكات الإدراك؛ تلك الأخيرة التي تعدُّ محفّزًا محوريًّا للمواقف والسُّلوكات إزاء قضيّة مّا.

وبذلك تعتبر التَّنشئة الاجتماعيَّة -بما تحمله من عادات وتقاليد وأعراف- منظومةً قيميَّةً للفرد لا يُمكنه تجاوزُها؛ إلاّ إذا كان يعاني من اضطرابات نفسيّة أو خلل فيزيولوجيّ يُدخلُه دائرةَ الشَّخصيَّة غير السَّويّة.

1 - صلاح أحمد العزي، **دور التَّنشئة الاجتماعيَّة في الحد من السلوك الاجرامي – مدخل نظري ودراسة ميدانية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010،ص51.

وبالحديث عن أهمية التَّنشئة الاجتماعيَّة ودورها في تكوين شخصيَّة الفرد وصقلها، وأثرها على القيم والسّلوكات؛ نستحضر أهميّة المؤسّسات التي يُناط بها هذا الدَّور؛ في دَعم الأفكار والمفاهيم والمعارف التي يحتاجها الفرد؛ لمجابهة المواقف والمشاكل التي تعترضه، ولعلَّ من أكثر مؤسَّسات التَّنشئة الاجتماعيَّة تأثيرا على المجتمعات وسائل الإعلام؛ باعتبارها مصدرا معلوماتيّا يتلقَّى من خلاله الأفراد معارفَهم، والتي تُسهِم في تشكيل توجُّهاتهم ومواقفهم.

لذا يرى الكثير من الباحثين أنَّ من أسباب استفحال الجرائم في المجتمعات التّعرضَ المستمرَّ لبرامج تحمل مضامين العنف والإجرام؛ لأنَّها تكسب الفرد تقبُّلا أوليًّا لذلك.

بالإضافة إلى التَّعامل مع التغطية الإعلامية للجرائم كواقع مفروض أو أخبار روتينيَّة؛ حيث أصبح الحديث حول جرائم القتل والاختطاف وغيرها، وتداول صورها وحيثيَّاتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بين الأفراد؛ متاحا للجميع ولمختلف الفئات العمرية، لدرجة أنَّه انعدم وقعُ الخبر وصار أمرا عاديا بالنسبة للكثيرين.

ممَّا يستوجب على وسائل الإعلام تصحيح هذه الصورة النمطيَّة خاصَّة في مجتمعاتنا العربيَّة الإسلاميَّة، التي تستنكر مظاهر الإجرام المنافية لمعتقداتنا وقيمنا؛ وذلك ومن خلال نشر البرامج الهادفة التي تعزّز الأصالة والقيم، وتنشرُ الثَّقافة الدَّاحضة لمثل هذه المظاهر، وكذا إبراز الإيجابيات التي تزخَر بها المجتمعات، على عكس ما هو واقع كثير من القنوات الإعلامية، حيث تتنافس في بثِّ الحصص والبرامج التي تعرض الجرائم والآفات، والمشكلات الاجتماعيَّة الغريبة المستبشعة، دونما دراسة لأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات.

ثانيًا: تنمية الوازع الجبليّ والدينيّ.

إنَّ تنمية الوازع الجبليّ والدّينيّ يُعَدُّ حصنا منيعا للفرد، يبعده عن تبنِّي السُّلوكات التي تضر بنفسه وبمجتمعه، غير أن هذا الحصن يشهد الكثير من التَّصدعات نتيجة للمظاهر الدّخيلة على المجتمع والتي استباحها الأفراد قصدًا أو دون قصد.

والوازع هو «هيئة راسخة في نفس الإنسان تدفعه إلى عمل الخير؛ رجاء ثواب الله، وتمنعه من عمل الشرّ خوفاً من عقاب الله»[1]. وقبل القيام بأيّ وظيفة ودور توعويّ إزاء ذلك؛ يجب بحث الأسباب التي جعلت المجرم يرتكب هذا الفعل، ومن أهمها العامل النفسي الممثل للوازع الجبليّ والعامل القيميّ الممثل للمعتقد الدينيّ.

فالوازع الجبليُّ الطَّبْعيُّ الفطريُّ «منشأه الطبيعة أو الخلقة أو الغريزة أو الفطرة، وكلُّها بمعنى واحد، وهو الذي يدفع المرء في نفسه لجلب المنافع لها ودرء المضارّ عنها»[2]، أما **الوازع الدّينيُّ** فهو الذي يحدِّد منهجا شرعيًّا يتعلَّق بمختلف المعاملات، ويضمن استقامة الأفراد وصلاحهم، وفق معتقداتهم في الثواب والعقاب والوعد والوعيد الربانيّ إزاءَ قضيَّم مَّا.

فكلاهما يعمل على تعزيز السُّلوكات الإيجابية، ودرء المفاسد الناجمة عن التصرفات والسّلوكات غير السّويَّة التي يحتاج أصحابها إعادة تأهيل نفسيٍّ وديني.

«يعتبر الوازع الديني والرّقابة الذّاتيّة أحد العوامل الأساسيّة في مكافحة الفساد ودرء خطره عن المجتمع، فالدِّين هو الذي يصنع هذا الوازع؛ بما يفرضه على أتباعه والمؤمنين به من قواعد وعادات، وهو الضمير النّابع من المنظومة القيميَّة الدينيَّة للجماعة، ومن القواعد الأخلاقيَّة والسُّلوكيَّة التي تجعل من الأفراد ذوي التوجّهات الدينية يشعرون بتأنيب هذا الضمير لسلوكهم المنحرف، ومن ثمّة مقاومتهم للفساد والمفسدين. وتكون تنمية الوازع الدّينيّ والأخلاقيّ بالنّدوات والدّورات وبالإفساح لوجود بعض مناهجه في مقرّرات التّعليم العامّ»[3].

ولا شكَّ أنَّ في المنظومة الجنائيَّة الإسلاميَّة من أحكام الحدود والتَّعزيرات والقصاص، ونصوص الوعد والوعيد والثّواب والعقاب؛ ما يشكّل حصنا منيعا يحول

1 - هايل عبد الحفيظ داود،سلفريوفا برلنت، **الوازع مفهومه ومكانته و أثره في تحقيق نفوذ الشريعة**، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 35، العدد02،2008،ص 267.

2 - اسماعيل الحسني، **نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، 1995، الولايات المتحدة الأمريكية، ص396.

3 - http://diwanalarabia.com

بمعتقدها عن الوقوع في الجرائم والجنايات، فهو بذلك يشكّل سدًّا حاسما لمادة الفساد، مجهضا للظاهرة الإجراميَّة في مهدها.

ثالثا: تشكيل منظومة اجتماعية ضابطة.

إن من أهم وظائف مؤسسات التَّنشئة الاجتماعيَّة هو تشكيل منظومة اجتماعية ضابطة؛ تتحدُّ وتتوزَّع من خلالها الأدوارُ بين الأفراد لإنتاج صلات اجتماعيَّة، تحقِّق لهم التَّفاعل فيما بينهم، وَفق عدَّة عناصر تمثِّل جوهرَ هذا التفاعل الاجتماعي؛ ويتجلَّى ذلك فيما يلي:

1. تكامل أبعاد المنظومة الاجتماعيَّة.

إنَّ تكامل أبعاد المنظومة الاجتماعيَّة يرمي إلى تحقيق التماسك والترابط الاجتماعيَّ، وذلك من خلال قيام كل مؤسسة بدورها في عملية التَّنشئة الاجتماعيَّة؛ ابتداء من الأسرة التي تعتبر أولى هاتيك الدّوائر، ووصولا إلى مختلف المؤسَّسات التربويَّة والتعليميَّة؛ الرسميَّة منها وغير الرسميَّة؛ كالمدارس والمساجد ووسائل الإعلام ...

حيث تشترك كلُّها في توجيه الفرد توجيها صحيحًا؛ حتى يتمكن من المشاركة والاندماج مع محيطه واكسابه سلوكا مجتمعيًّا يسعى من خلال إلى تنمية حضاريَّة شاملة؛ يعدُّ حفظ الأمن فيها هدفا هامًّا، وضرورة واقعيّة ملحّة.

2. الأمن الاجتماعيّ والضّبط الاجتماعيّ.

إنَّ انتشار مظاهر الفساد والانحراف الاجتماعيّ وشيوع السّلوك الإجراميّ من العوامل المهدّدة للأمن القوميّ المجتمعيّ، لذلك تسعى الحكومات والدّول مستعينة بمؤسّسات المجتمع المدنيّ إلى تفعيل أدوات الضبّط الاجتماعيّ؛ بهدف المحافظة على استقرار المجتمعات وتأمينها، وذلك وفق استراتيجيّات وسياسات تسعى من خلالها إلى القضاء على الآفات والظواهر السّلبيّة.

وفي هذا يتولى الإعلامُ دورًا هامًّا وفعّالا بما يشكّله من وساطة اجتماعية في شرح السياسات والتعريف بالآفات الاجتماعيَّة ومخاطرها، وكذا تشكيل رأي عام يعمل على

تحقيق التوازن ونبذ كل أشكال الجرائم، والعمل على توعية الأفراد توعية دينيَّة وقيميَّة وثقافيَّة وحضاريَّة تسهم في تعزيز انتمائهم وولائهم المجتمعي.

- **خاتمــة:**

توصّلت في ختام هذه الورقة البحثية إلى بعض الاستنتاجات ، أوجزها في الآتي:

إنّ الدّور الهامّ الذي تضطلع به وسائل الإعلام والاتّصال في تكوين الرَّأي العامّ وتوجيهه - من خلال ما تقدّمه من معلومات حول القضايا التي تثير اهتمام المجتمعات، والقضايا التي تشغلهم-؛ يعدُّ دورًا حساسا يرتبط بالمسؤوليّة الاجتماعيّة لتلك الوسائل.

كما يرجع الاهتمام بالرَّأي العامّ إلى الوظائف التي يؤدّيها على مستوى الأفراد والمجتمعات، ولعل أهمّها هي وظيفة التكيُّف الاجتماعيّ؛ إذْ أنَّه يساهم في التفاف أفراد الجماعة حول رأي يضمن الصالح العام، ويحافظ على التّماسك والتّكامل الاجتماعيّ في عمليَّة صناعة الآراء، وتصحيح التوجّهات، وغرس القيم النَّبيلة وترسيخها؛ تلك التي تستتبع مواقف وسلوكيّات حسنة؛ ترجع على عموم المجتمع بالنفع والخير.

وإذْ يُعدُّ الرّأي العامّ قوَّةً ضاغطة أمام صنَّاع القرار؛ فهو وسيلة ناجعة في بناء مجتمع راقٍ ذو أخلاق وقيم فاضلة؛ تتكامل إرادة الحكّام والشّعوب في الارتقاء بالحسّ الاجتماعيّ لينأى بمجموع أفراده عن الرذائل والجرائم التي تبعده عن الهدى، وهو بذلك يسلك سبلاً رشيدة في التّنمية.

ومن مقررّات الدّراسة؛ تستبين أهميّة المعالجة الإعلامية لموضوع الجريمة من خلال التعليق عليها ورصد أسبابها وتوضيح حيثياتها؛ إذْ ينبغي أن يكون مبنيًّا على أهداف واضحة المعالم، تحاول من خلالها التعريف بمختلف أنواع الجرائم، مع تحديد سبل الوقاية منها؛ والحرص على التوعية المجتمعيَّة لمكافحة الجريمة بمختلف أشكالها، وإبراز أهميّة مؤسَّسات المجتمع المدنيّ ودورها في مساعدة الجهات المسؤولة على تطبيق السّياسات الجنائيّة.

كما أنَّ حملات الاتّصال العموميّ وسيلة هامّة في ذلك؛ تهدف إلى الرّفع من وَعي المواطنين بقضايا الإجرام، من خلال نشر كافّة المعلومات والحقائق، وتقديم الحلول

الرّامية إلى إشراك المواطن كفاعل رئيس في تطبيق القوانين والأنظمة قصد تحقيق وعي أمني مجتمعي يسهم في التصدي لجريمة بكافة أشكالها.

يتكامل كلّ ذلك مع مقوّمات التَّنشئة الاجتماعيّة التي لها أثرها النافذ البليغ؛ في صون المجتمع من الرَّذائل، والارتقاء به عن حضيض الجرائم والجنايات؛ فيحيا الأفراد حياة راقية؛ قوامها حفظ النظام العامّ، وتحقيق الصلاح والبعد عن الإفساد والإجرام.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أمال عميرات، **الاتصال الاجتماعي العمومي** ،ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2014.
2. بشير العلاق، **الاتصال في المنظمات العامة بين النظرية والممارسة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2009.
3. تيسير مشارقة ، **مبادئ في الاتصال** ،ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، 2013.
4. تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، ، **أصوات متعددة وعالم واحد- الاتصال والمجتمع اليوم وغدا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1981.
5. رحيمة الطيب عيساني، **مدخل إلى الاتصال** ، ط01، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ،2014.
6. عبد الرزاق الدليمي ، **نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2016.
7. عبد الرزاق محمد الدليمي، **المدخل إلى وسائل الإعلام** ، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2011.
8. عبد الرزاق محمد الدليمي، **مدخل إلى وسائل الإعلام الجديد** ، ط01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن، 2012.
9. عبد الرزاق الدليمي، **علوم الاتصال في القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2015.

10. فاروق خالد الحسنات ،**الإعلام والتنمية المعاصرة** ، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2011.

11. فريحة محمد كريم ، **العلاقات العامة البعد الفكري والتطبيقي** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر، 2012.

12. محمد الدبس السردي ، **الاتصال والعلاقات العامة في إدارة المكتبات ومراكز المعلومات** ، ط01، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

13. محمد أبو سمرة ، **الاتصال الإداري والإعلامي** ، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2001.

14. مي العبد الله ،**نظريات الاتصال**، ط02، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2010.

15. مجد الهاشمي، **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري**، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

16. منال هلال المزاهرة ، **نظريات الاتصال**، ط01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،الأردن، 2012.

المؤتمرات :

17. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، **الحلقة الرابعة :اسهام الجمهور في منع الجريمة والتوعية بالعدالة الجنائية** ، الدوحة-قطر،12-19 أبريل2015.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Eric Bélisle, **Les médias et la justice : L'impact des médias sur l'opinion publique en matière de criminalité et justice pénale**, Groupe de défense des droits des détenus de Québec , 2010
2. GORAZD MESKO, **MÉDIAS ET INSÉCURITÉ**, Dans le cadre du workpackage de CRIMPREV Perceptions de la Criminalité, un atelier sur les 'Médias et l'Insécurité' s'est tenu à Ljubljana, à la Faculté de la Justice Pénale et de la Sécurité (Université de Maribor, Slovénie) entre le 11 et le 13 octobre 2007.
3. . Principes directeurs applicables à la prévention du crime- Manuel d'application pratique, SÉRIE DE MANUELS SUR LA JUSTICE PÉNALE, NATIONS UNIES, New York, 2011.